الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج03-01/113(02/24)/04-م معدلة (12582)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (113)

على مستوى كبار المسؤولين

الوثائق المعروضة على الاجتماع

- مذكرة شارحة بشأن التنمية المستدامة.
- مذكرة شارحة بشأن الفيضانات والسيول التي تعرضت لها جمهورية الصومال الفيدرالية.
- مذكرة شارحة بشأن إعداد خطة استجابة طارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين.
- تقرير وتوصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية (مقر الأمانة العامة: 13-2023/9/14).
- تقرير وتوصيات الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية (مقر الأمانة العامة: 31/1-2024/2/1).

الأمانة العامة: 14 فبراير/ شباط 2024

المحتويات

الصفحة

- مذكرة شارحة بشأن التنمية المستدامة. 3
- مذكرة شارحة بشأن الفيضانات والسيول التي تعرضت لها جمهورية الصومال الفيدرالية. 29
- مذكرة شارحة بشأن إعداد خطة استجابة طارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين. 34
- تقرير وتوصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية (مقر الأمانة العامة: 13-2023/9/14). 48
- تقرير وتوصيات الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية (مقر الأمانة العامة: 1/31-2024/2/1). 59

مذكرة شارحة
بشأن
التنميـــــة المستدامـــــة

مذكرة شارحة

بشأن

التنمية المستدامة

—

عرض الموضوع:

أولاً: الاجتماع الرابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية:

- عقدت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية اجتماعها الرابع عشر بتاريخ 2023/12/14 بمقر الأمانة العامة، برئاسة الدكتور/ محمد الحاورى – وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالجمهورية اليمنية، وذلك وفقاً للرئاسة الدورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وشارك في الاجتماع ممثلو 12 دولة عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية. كما شارك في الاجتماع كل من: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، ومنصة الشباب العربي للتنمية المستدامة.
- تضمّن جدول أعمال الاجتماع عدداً من الموضوعات الهامة، من بينها: القضاء على الجوع في المنطقة العربية، المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة، آلية التمويل المستدام في المنطقة العربية، تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات، الفريق العربي المعنى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد التعافي، المبادرة الإقليمية للأمن المناخى، المبادرة العربية للاستدامة، الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة، الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، اليوم العربي للاستدامة. (مرفق 1: تقرير وتوصيات الاجتماع).

ثانياً: المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة:

- نظمت الأمانة العامة، بالشراكة مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى، ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى حول "التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي ودورها في تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، وذلك يومي 12-2023/12/13 بمقر الأمانة العامة. وشارك في الورشة ممثلو 12 دول عربية و12 منظمة عربية متخصصة. وتضمنت أعمال الورشة عدة جلسات رئيسية حول التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعى في مختلف القطاعات الحيوية. (مرفق 2: تقرير وتوصيات الورشة).

ثالثاً: التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا):

- عُقدت في مقر الأمانة العامة للجامعة، أعمال الدورة الوزارية الحادية والثلاثين للجنة (الإسكوا)، وذلك بتاريخ 2023/12/18. وخلال الدورة تم إطلاق "الرؤية العربية 2045: في طريق تحقيق الأمل بالفكر والإدارة والعمل"، والتي أعدتها لجنة (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية. هذا، وتمثّلُ هذه الرؤية نُقطةَ انطلاقٍ نحوَ مستقبلٍ يَتَّسِمُ بالتنوّعِ والثراءِ الثقافي، ويحققُ الوَثْبَةَ الحضاريةَ في عالمٍ يَشْهدُ ثورةً في العلومِ والاتصالاتِ والمعرفة. كما أنها تهدفُ إلى استعادة الأملِ بالفكرِ والعملِ البنّاءِ؛ من خلالِ تعزيزِ الأمنِ والاستقرارِ في المنطقة، وتحفيزِ النموّ الاقتصادي المستدام، وتعزيز التعاون والتضامن الإقليمي.
  - ترتكز الرؤية العربية 2045 على (6) محاور، هي: الأمن والأمان، والعدل والعدالة، والابتكار والإبداع، والازدهار والتنمية المستدامة، والتنوع والحيوية، والتجدد الثقافي والحضاري. كما أن اختيار عام 2045 لتحقيق الرؤية لم يأت مصادفة، بل هو العام الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.
  - هذا، وتستهدف الرؤية تحقيق التنمية وفق منظور شامل ومتكامل، وهي تعبير عن الأمل في مستقبل مشرق تتحقق فيه آمال شعوب المنطقة العربية أفراداً ومجموعات، وتنطلق من القناعة بمزايا التضامن العربي، وتسترشد بالمواثيق والقرارات الدولية والعربية ذات الصلة، وتُتمِّم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، كما تعطي الأولوية لاحتياجات الدول والشعوب العربية وتوجّهاتها، وتتّسق مع الخطط والرّؤى الوطنية وتتكامل معها من منظور ملكية الشباب للمستقبل، وتشدّد على منظومة القيَم الإنسانيّة الراسخة في المنطقة بوصفها اللّبنة الأساس في التنمية البشرية.
  - سيتم بلورة عدد من المبادرات العملية التي ستسهم في تنفيذ محاور هذه الرؤية، والتي تتقاطع وتتكامل مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة السبعة عشر، ومع الخطط السابقة للجنة (الإسكوا) وجامعة الدول العربية، وكذا مع الجهود الوطنية والرؤى التنموية للدول العربية.
- تم تنظيم حلقتي حوار حول أركان هذه الرؤية، شارك في الحلقة الأولى التي تمحورت حول منطلقات وركائز الرؤية العربية 2045، كل من: معالي الدكتور سعيد بن محمد بن أحمد الصقري – وزير الاقتصاد بسلطنة عُمان، معالي الدكتور واعد عبد الله عبر الرزاق باذيب – وزير التخطيط والتعاون الدولي بالجمهورية اليمنية، معالي الدكتور فادي سلطي الخليل – رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي بالجمهورية العربية السورية، معالي الدكتور أحمد كمالي – نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية.
- فيما تمحورت حلقة النقاش الثانية حول تحقيق مبادرات ومشاريع الرؤية العربية 2045، وشارك فيها كل من: معالي السيدة وفاء بني مصطفى – وزيرة الشؤون الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية، ومعالي السيد الفاتح عبد الله يوسف – وزير التجارة بجمهورية السودان، ومعالي الدكتورة رولا دشتي – وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة (إسكوا)، وأحد الممثلين عن فئة الشباب.

- من ناحية أخرى، تقوم الأمانة العامة بالتعاون مع لجنة (الاسكوا) من أجل التحضير لقمة الأمم المتحدة للمستقبل 2024؛ والتي تُعدّ فرصة لتعزيز التعاون بشأن التحديات الأساسية وسد الثغرات في الحوكمة العالمية، وإعادة تأكيد الالتزامات القائمة، بما في ذلك إزاء أهداف التنمية المستدامة، والتحرك باتجاه نظام متعدد الأطراف منشَّط يكون في وضع أفضل للتأثير إيجاباً في حياة البشر. وبالاستفادة من نتائج مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، تسعى الدول إلى إيجاد السبل الكفيلة لوضع الأسس لتعاون عالمي أكثر فعالية يمكنه التعامل مع تحديات اليوم ومع ما قد ينشأ من تهديدات جديدة في المستقبل.
  - لمؤتمر القمة هدفٌ من شقين: تكثيف الجهود للوفاء بالتزاماتنا الدولية القائمة واتخاذ تدابير عملية للاستجابة لما ينشأ من تحديات واستغلال ما يُتاح من فرص، وسيتحقق ذلك من خلال وثيقة ختامية عملية المنحى: ميثاق من أجل المستقبل.
- كما تقوم الأمانة العامة بالتعاون مع لجنة (الإسكوا) لتنظيم المنتدى العربي للتنمية المستدامة، والذي يرفع رسائل المنطقة العربية الرئيسية إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة بشكل دوري.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

مرفق 1

الأمانة العامة
إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولى

ج30-30(12/23)14/01-ت(12436)

الاجتماع الرابع عشر

للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية

2023/12/14

مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

حضوريا وعبر تقنية الفيديو كونفرانس

التقرير والتوصيات

الاجتماع الرابع عشر
للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية
(مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)
2023/12/14
حضوريا وعبر تقنية الفيديو كونفرانس

أولاً:

- افتتحت السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية أعمال الاجتماع الرابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية والذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث رحبت بالسادة الحضور وقدمت الشكر للجمهورية الموريتانية على ترأسها للاجتماع الثالث عشر للجنة العربية في يونيو2023 بمقر الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري فرع العلمين الجديدة. وأشارت الى ان الاجتماع الرابع عشر للجنة شهد المشاركة حضوريا لبعض المشاركين والبعض الاخر عن بعد (Hybrid)، ثم أعطت الكلمة للجمهورية اليمنية رئيس الاجتماع الرابع عشر للجنة العربية للتنمية المستدامة.

- ترأس الاجتماع الدكتور/ محمد الحوارى – وكيل وزارة لقطاع التعاون الدولي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي بالجمهورية اليمنية، وذلك وفقاً لرئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية، حيث ألقى الكلمة الافتتاحية والتي رحب فيها بالسادة الحضور، كما وجه الشكر لإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية، ودورها الفاعل في دعم الجهود العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وتوجه بالشكر ايضا لأعضاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من الدول العربية الشقيقة على الجهود الحثيثة والعمل الدؤوب نحو تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتذليل المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية في المنطقة، وذلك من خلال تبادل الخبرات والرؤى واستعراض أفضل الممارسات.

- كما وجه تهنئة الى الشعب المصرى بمناسبة نجاح الانتخابات الرئاسية المصرية وقد تطرق في كلمته إلى الموضوعات المطروحة على جدول أعمال اللجنة.

- شارك في الاجتماع **11 دولة عربية** هي (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية).

- كما شاركت الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بالإضافة الى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، فضلا عن مشاركة الاكاديمية الوطنية للتدريب ومنصة الشباب العربي للتنمية المستدامة.

ثانياً:

استعرضت السيدة ندي العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي مشروع جدول الأعمال المرسل الى نقاط الاتصال بالدول العربية وبعد الإيضاحات تم إقرار جدول الاعمال على النحو التالي:

البند	الموضوعـــات
البند الأول	القضاء على الجوع في المنطقة العربية
البند الثاني	المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة
البند الثالث	آلية التمويل المستدام في المنطقة العربية
البند الرابع	تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات
البند الخامس	الفريق العربي المعنى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد التعافي
البند السادس	المبادرة الإقليمية للأمن المناخي
البند السابع	المبادرة العربية للاستدامة
البند الثامن	الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة
البند التاسع	الأسبوع العربي للتنمية المستدامة
البند العاشر	اليوم العربي للاستدامة
البند الحادي عشر	شراكات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030
البند الثاني عشر	موعد ومكان عقد الاجتماع الرابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية
البند الثالث عشر	ما يستجد من أعمال

البند الأول: القضاء على الجوع في المنطقة العربية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2404) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،

تقرير الاجتماع العاشر للجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية، المنعقد بتاريخ 2023/12/10

المذكرة الشارحة المتعلقة بهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ:

1) تثمين التعاون القائم مع البرلمان العربي في قضية الفقد والهدر للطعام في المنطقة العربية، ومشاركة الأمانة الفنية للجنة في الاجتماع القادم للجنة الاقتصادية للبرلمان المقرر عقدها في شهر يناير 2024.

2) تشكيل فريق عمل من أعضاء اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع للتنسيق مع البرلمان العربي بشأن خطوات اصدار وسن تشريعات على المستوى الوطني للدول العربية تتعلق بموضوع الفقد والهدر.

3) تقديم الشكر الى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية على مبادرتها بالتعاون مع جامعة الدول العربية لعقد ورشة العمل حول الامن الغذائي، واستمرار التعاون والتنسيق في المستقبل في مجال الامن الغذائي في المنطقة العربية.

4) الترحيب بانضمام جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كعضو ضمن اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية.

5) تدين اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع انتهاك قوات الاحتلال الإسرائيلي لكل الحقوق الانسانية للمدنيين في قطاع غزة، ويرى اعضاءها إن ما يتحمله اهل غزة من قطع دولة الاحتلال لكل وسائل العيش عنهم واستمرارهم في تحمل ضغوط الحياة القاسية التي وضعهم فيها مع تعنت كبير في السماح بعبور المساعدات ما هو الا حرب ابادة بتعطيش وتجويع غير مسبوقة في التاريخ، وإنها تمثل انتهاكا صريحا لكل معاني الانسانية تحت سمع وبصر العالم كله، وتتوجه بكل التحية للشعب الفلسطيني الصامد، وتشيد بصمود اهل غزة وايمانهم بالتمسك بالأرض حتى لا يتحقق هدف العدو الصهيوني في الترحيل القسري لهم بممارسة حرب الابادة، وحرب التجويع مع نفاذ الماء والغذاء.

البند الثاني: "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة"

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم رقم (2404) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،

مذكرة الأمانة العامة رقم 2/4/5/48/23 بتاريخ 21/11/2023،

المذكرة الشارحة المتعلقة بهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1) توجيه الشكر للدول الاعضاء والمنظمات العربية المتخصصة والشركاء الإقليميين الذين شاركوا وقدموا عروضاً في ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى حول "التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي ودورها في تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية" بالشراكة مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والتي عقدت يومي 12 و13 ديسمبر 2023 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

2) الطلب من الأمانة الفنية للمنصة موافاة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة بتقارير وتوصيات مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة" والعمل على متابعة تنفيذ التوصيات مع الشركاء المعنيين.

3) عقد جلسة للمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة ومجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عنها خلال فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة خلال عام 2024.

4) قيام الأمانة الفنية بالتعاون والتنسيق مع الشركاء المعنيين لتأمين تكلفة هيكلة ومتطلبات تشغيل المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة عالية التقنية.

البند الثالث: آلية التمويل المستدام في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2404) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1) تقديم الشكر لمؤسسات التمويل العربية التي قدمت مساهمتها ضمن محتوى الدراسة.

2) قيام الأمانة الفنية للجنة بموافاة الدول العربية بالمسودة النهائية بعد ادخال التعديلات عليها حتى يتم عرضها بشكل متكامل ضمن بند التمويل المستدام في المنطقة العربية المدرج على مشروع جدول اعمال الدورة الخامسة للقمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.

البند الرابع: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2404) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،

تقرير الاجتماع الرابع للجنة الفرعية لذوي العلاقة المتعددين لدعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية، المنعقد بتاريخ 2023/12/11

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـ:

1) دعم بناء قدرات الدول المتأثرة بالنزاعات في برنامج النهج الثلاثي بشكل علمي وفي الإطار المؤسسي بالدول المعنية.

2) الترحيب بالعرض المقدم من لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول مشروع الترابط الثلاثي باعتماد نهج الامن البشري، والمقرر اطلاقه في يناير 2024.

3) تقديم الشكر لممثلة الروتاري على العرض المقدم حول منح السلام المقدمة من الروتاري للدول العربية. والتعاون مع امانة اللجنة في بحث إمكانية الاستفادة من هذه المنح.

4) الترحيب بانضمام لجنة بناء السلام ومنع النزاعات بالروتاري الى عضوية اللجنة الفرعية لذوي العلاقة المتعددين لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات المنطقة العربية

البند الخامس: الفريق العربي المعنى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد التعافي

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2404) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ:

1) توجيه الشكر لكل من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمنظمة العربية للسياحة ومنظمة المدن العربية للتعاون المثمر في الاعداد والتنظيم المشترك لجلسات العمل حول السياحة المستدامة والمدن الذكية والنقل الذكى وتطبيقات الذكاء الاصطناعى في القطاعات الحيوية خلال أعمال ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى حول "التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي ودورها في تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية" بالشراكة مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والتي عقدت يومي 12 و13 ديسمبر 2023 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
2) تقديم الشكر للدول العربية التي شاركت (حضوريا وعبر تقنية الفيديو كونفرانس) بعروض تقديمية ومساهمات خلال جلسات العمل على مدار يومى الورشة.
3) متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن ورشة العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية والشركاء الإقليميين لدعم وتعزيز المشروعات والمبادرات المعنية بالسياحة المستدامة والمدن الذكية والنقل الذكي كمبادرات تساهم في مرحلة التعافي ولتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

البند السادس: المبادرة الإقليمية للأمن المناخي

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2404) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1) الطلب من الأمانة الفنية موافاة الدول العربية بنتائج الجلسات التي عقدتها خلال فعاليات مؤتمر المناخ COP28 بدولة الامارات العربية المتحدة.

2) الطلب من الأمانة الفنية للجنة استمرار التعاون والتنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية في تعزيز مفهوم الامن المناخي وتطبيقاته ليشمل جميع الدول العربية.

البند السابع: المبادرة العربية للاستدامة

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2404) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1) الترحيب بالتقدم المحرز مع المؤسسات التمويلية الدولية والإقليمية بشأن التوسع في مفهوم الاستثمار عالي المخاطر في المنطقة العربية على المستوى الوطني للدول والقطاع الخاص بهدف زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تأمين ضمانات الاستثمار في المنطقة العربية
2) الطلب من الأمانة الفنية للجنة تقديم تصور تفصيلي حول ما تم إنجازه خلال الاجتماع القادم للجنة.
3) عرض النموذج القائم بين شركة نسر لخدمات الطاقة مع شركة أرامكو والعراق في الاجتماع القادم بشأن الوصول لتصفير الانبعاثات الغازية من حقول النفط ومعالجة المياه لاستخدامها في مشروعات تنموية بالمجتمعات المحيطة بمناطق انتاج البترول.

البند الثامن: الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2404) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1) الترحيب بالتوصية الصادرة عن الاجتماع 41 للجنة الفنية الدائمة للإحصاء بشأن الموافقة على مشاركة الأمانة الفنية للجنة الإحصاء في الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة.

2) الطلب من الفريق العربي للمؤشرات تقديم تصور لخطة عمله خلال السنتين القادمتين.

البند التاسع: الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2404) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـ:

- الترحيب بعقد النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية خلال الربع الاخير من عام 2024.

البند العاشر: اليوم العربي للاستدامة

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2404) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـــ:

1) الترحيب بعقد النسخة الثانية من اليوم العربي للاستدامة خلال شهر فبراير 2024 بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

2) توجيه الدعوة الى نقاط اتصال الدول العربية الاعضاء باللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية للمشاركة في اليوم العربي للاستدامة.

البند الحادي عشر : شراكات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2404) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

- تقديم الشكر للإسكوا على العرض المقدم حول الشراكة والتعاون بين جامعة الدول العربية والاسكوا في مجالات التنمية المستدامة ولاسيما فى ورش عمل الخاصة بالاستعراضات الوطنية الطوعية والمنتدى العربي للتنمية المستدامة.

البند الثاني عشر: موعد ومكان عقد الاجتماع الخامس عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

النظام الداخلي للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية،

موعد اجتماعات مجلس الجامعة مارس 2024،

موعد اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي اغسطس/ سبتمبر 2024،

وبعد الاستماع لمداخلات الدول العربية أعضاء اللجنة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

- عقد الاجتماع الخامس عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية، خلال شهر يونيو 2024، على أن يحدد مكانه وتاريخه لاحقا.

البند الثالث عشر: ما يستجد من أعمال

اطلعت اللجنة على:

النظام الداخلي للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية،

وبعد الاستماع لمداخلات الدول العربية أعضاء اللجنة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

- الطلب من الأمانة الفنية للجنة إعداد ورقة تقييم حول عملها خلال الفترة الماضية وتحديد المسارات ذات الأولوية لعمل اللجنة خلال الفترة القادمة

مرفق 2

إدارة التنمية المستدامة
والتعاون الدولي

تقرير وتوصيات

مجموعة العمل الإقليمية "الذكاء الاصطناعي من أجل الاستدامة"

ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى بالشراكة مع

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

12 – 13 ديسمبر 2023

مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2404 – د.ع 112 – 2023/8/31) بشأن توصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية والذي عقد بتاريخ 12 يونيو 2023 بمقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى فرع مدينة العلمين الجديدة، حضوريا وعبر تقنية الفيديو كونفرانس، وبالاشارة إلى توصيات بند "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة" ومجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عنها، وتوصيات ورشة العمل الأولى لمجموعة العمل الإقليمية للذكاء الاصطناعى من أجل الاستدامة. وبالاشارة الى توصيات بند "الفريق العربي المعنى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد التعافي".

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولى) بالشراكة مع الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى بتنظيم ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية "الذكاء الاصطناعى من أجل الاستدامة"، حضوريا وعبر تقنية الفيديو كونفرانس، وذلك يومى 12 – 13 ديسمبر 2023 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – جمهورية مصر العربية.

كان الهدف من ورشة العمل في الأساس هو التأكيد على ضرورة مواكبة الدول العربية ومؤسسات ومنظمات العمل العربى المشترك لتغيرات ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك من خلال تعزيز التعاون ونشر قيم وثقافة الذكاء الاصطناعى. وتعد تطبيقات الذكاء الاصطناعى عنصرا أساسيا ومسئولية مشتركة تستلزم تضافر جهود كافة القطاعات بالدول العربية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال اتاحة الحوار والنقاش وعرض الأفكار بين مجموعة من المشاركين في ورشة العمل.

حيث تناولت ورشة العمل مناقشة تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى مجالات النقل الذكى والمدن الذكية والسياحة الذكية المستدامة وكذلك فى القطاعات الحيوية بهدف تسريع وتيرة تنفيذ اهداف التنمية

المستدامة 2030. بالإضافة الى عرض النماذج العربية الناجحة في التطبيقات المختلفة للذكاء الاصطناعى في تلك المجالات، وكذلك عرض السياسات التي تبنتها الدول العربية والتي من شأنها دعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة، فضلا عن عرض المستجدات في مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعى، وكذلك التحديات التي تواجهها.

شارك في هذه الورشة **12 دولة عربية** هي (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية).

فضلا عن مشاركة **12 منظمة عربية متخصصة** وهي: الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، المنظمة العربية للسياحة، منظمة المدن العربية، الاتحاد العربي للانترنت والاتصالات، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، منظمة العمل العربية، المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة، اتحاد مجالس البحث العلمى العربية، المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، المنظمة العربية للطيران المدنى بالإضافة الى ممثلين عن الاسكوا، الأكاديمية الوطنية للتدريب، الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، المركز العربى الياباني للتدريب والتنمية المستدامة والقطاع الخاص.

افتتحت السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية أعمال الورشة حيث رحبت بالسادة الحضور وقدمت جزيل الشكر الى الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الغفار رئيس الاكاديمية وفريق العمل المعنى بالاكاديمية على حسن التعاون والتنظيم المشترك. وأشارت الى ان الورشة ستتضمن **أربع جلسات عمل رئيسية** وهي:

- جلسة العمل الأولى حول دور السياحة المستدامة الذكية فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.
- جلسة العمل الثانية حول التحول الرقمي والمدن الذكية المستدامة فى ظل الاتجاهات الحديثة فى الذكاء الاصطناعى ودورها فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.
- جلسة العمل الثالثة حول اهم تطبيقات الذكاء الاصطناعى في القطاعات الحيوية وتأثيراتها على المستوى الإقليمي والدولي.

- جلسة العمل الرابعة حول الاتجاهات الحديثة في النقل الذكي المستدام ودوره في دعم اهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.

وقد خلص المشاركون الى التوصيات التالية:

1) الطلب من الأمانة الفنية للمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولى) موافاة لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بتقرير وتوصيات ورشة العمل لإدراجها ضمن بند "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة" المعروض على دورتها الحالية رقم 56 والمزمع عقدها في يناير 2024.

وفيما يتعلق بالتطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية، فقد أوصى المشاركون بما يلي:

2) الترحيب بانضمام المركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي بالرياض – المملكة العربية السعودية الى المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة ومجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عنها.
3) دعوة الأمانة الفنية للمنصة الرقمية والدول العربية الأعضاء للمشاركة بفاعلية في قمة الذكاء الاصطناعي المزمع عقدها في سبتمبر 2024 بالمملكة العربية السعودية.
4) الاعداد والتنظيم المشترك بالشراكة مع المركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي واليونيسكو لعقد ورش عمل لمجموعات العمل الإقليمية خلال عامي 2024 – 2025.
5) تعزيز التعاون والتنسيق بين مجموعة العمل الإقليمية المعنية بتنمية المهارات وبناء القدرات والمركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي ودعوة الدول الأعضاء للمشاركة ودعم برنامج "أليفيت" لتنمية مهارات 25 ألف مواطن عربي.
6) التعاون والتنسيق بين الأمانة الفنية للمنصة الرقمية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري للإعداد والتنظيم المشترك لمنتدى عربي إقليمي يتناول تحديات مؤشر جاهزية الحكومات العربية للذكاء الاصطناعي لتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 خلال عام 2024.
7) قيام مجموعة العمل الإقليمية للذكاء الاصطناعي من أجل الاستدامة بالشراكة مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بعقد ورش عمل متخصصة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة مثل الروبوتات الحديثة، النقل الذكي، الابتكار والابداع من أجل الاستدامة، الشمول المالي

ونظم الدفع الرقمية مع الاستفادة من الخبرات الدولية والاقليمية في هذا الشأن وذلك خلال الفترة من 2024– 2027

8) دعوة الدول العربية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية، الزراعة، البيئة، الطاقة، النقل)

وفيما يتعلق بالتطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي في المدن الذكية، فقد أوصى المشاركون بما يلي:

9) دعوة الدول العربية لاعتماد استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي بحيث تشكل بداية تغيير تدريجي للذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية متضمنة نقاط القوة مع التأكيد على قوة الذكاء الاصطناعي في زيادة المرونة والإنتاجية والنمو والابتكار عبر القطاعين الخاص والعام.

10) تنظيم ورشة/ جلسة عمل مشتركة بين المنتدى العربي للمدن الذكية – منظمة المدن العربية بالشراكة مع الأمانة الفنية للمنصة الرقمية ومجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عنها تركز على مجالات التحول الرقمي والمدن الذكية ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية خلال عام 2024.

11) دعوة الأمانة الفنية للمنصة الرقمية للمشاركة في القمة العربية للمدن الذكية المستدامة التي سيعقدها المنتدى العربي للمدن الذكية خلال النصف الثاني من 2024 بالمملكة الأردنية الهاشمية.

12) تعزيز الشراكة مع الشركاء الاقليميين والقطاع الخاص في مجالات بناء القدرات وتنمية المهارات الرقمية ومواصلة رفع الوعي في مجالات التحول الرقمي لترسيخ مفهوم الثقافة الرقمية والتوعية بالمخاطر الرقمية وتعزيز المواطنة الرقمية.

13) دعوة المنتدى العربي للمدن الذكية – منظمة المدن العربية للمشاركة في فعاليات النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة المزمع عقده خلال عام 2024 بجمهورية مصر العربية.

14) التأكيد على اهمية وضع سياسات وتشريعات وأطر قانونية خاصة بالأمن السيبراني وآليات تطبيقة في كافة مؤسسات الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتصلة باستخدامات التقنيات التكنولوجية الحديثة.

15) زيادة الوعي بأهمية وأخطار الأمن السيبراني على كافة المستويات، الوظيفية والتعاملية والشخصية، لجميع أطياف المجتمع.

وفيما يتعلق بالتطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي في السياحة المستدامة، فقد أوصى المشاركون بما يلي:

16) التعاون بين المنظمة العربية للسياحة والأمانة الفنية للمنصة الرقمية والشركاء الاقليمين المعنيين في وضع وتصميم نموذج عربي لمعايير السياحة المستدامة من اجل تعزيز القدرة على المنافسة عربيا واقليميا وعالميا وتوحيد الجهود

17) التعاون بين المنظمة العربية للسياحة والأمانة الفنية للمنصة الرقمية ومجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عنها في تنظيم معارض وورش عمل من اجل اكتشاف الأفكار المبتكرة في الذكاء الاصطناعي بالقطاع السياحي ومن اجل خلق شراكات عربية ذكية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

18) التعاون والتنسيق مع الأمانة الفنية للمنصة الرقمية ومجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عنها والمنظمة العربية للسياحة في إعداد برامج نوعية متخصصة لتنمية القدرات البشرية الرامية لتحقيق السياحة المستدامة الذكية بهدف تعزيز الوعي بالبيانات والذكاء الاصطناعي، ودورهما في استدامة السياحة لإعداد كفاءات في مجال الذكاء الاصطناعي وصقلها بالخبرات والمهارات اللازمة.

19) دعوة الأمانة الفنية للمنصة الرقمية للمشاركة في إطلاق ووضع معايير لجائزة السياحة العربية المستدامة التي تنظمها المنظمة العربية للسياحة

20) دعوة المنظمة العربية للسياحة للمشاركة في فعاليات النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة المزمع عقده خلال عام 2024 بجمهورية مصر العربية.

21) قيام "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة" بالتعاون مع المنظمة العربية للسياحة بتشجيع مبادرات سياحية عربية ومسابقات ريادية من أجل تعزيز وتنمية المواهب للوصول الى حلول مستدامة في القطاع السياحي

22) عقد مؤتمر عربي دولي في التطبيقات الذكية المستدامة في القطاع السياحي بالتعاون والتنظيم المشترك بين المنظمة العربية للسياحة والأمانة العامة (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي – إدارة النقل والسياحة) تحت مسمي شمولية واستدامة المقاصد السياحية.

23) تعزيز الشراكات والتعاون مع الشركاء الإقليميين والقطاع الخاص في تحفيز بيئة استثمار داعمة للإبداع والابتكار وريادة الأعمال في المجالات المختلفة للتكنولوجيا.

مذكرة شارحة
بشأن
الفيضانات والسيول
التي تعرضت لها جمهورية الصومال الفيدرالية

مذكرة شارحة

بشأن

الفيضانات والسيول التي تعرضت لها جمهورية الصومال الفيدرالية

—

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (420) بتاريخ 2023/11/23، من المندوبية الدائمة لجمهورية الصومال الفيدرالية لدى جامعة الدول العربية، مرفق بها مذكرة شارحة أعدتها حول موضوع "الفيضانات والسيول التي تعرضت لها جمهورية الصومال الفيدرالية"، وتطلب إدراجه ضمن مشروع جدول أعمال الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (مرفق).

- أشارت المذكرة الشارحة إلى أن الفيضانات العارمة ضربت جمهورية الصومال منذ أوائل أكتوبر/تشرين أول الماضي، وأثّرت على عدد كبير من السكان، مشيرة إلى أن هذه الكارثة تهدد البنية التحتية لجمهورية الصومال، كما تهدد قطاعات الصحة والشؤون الاجتماعية. ودعت المذكرة الأمانة العامة والدول العربية والمنظمات العربية وهيئات الأمم المتحدة المعنية بالعمل الإغاثي والإنساني، إلى سرعة التحرك والتدخل العاجل لإغاثة الشعب الصومالي وتعزيز قدرته وصموده في مواجهة تغيرات المناخ. كما دعت إلى تكاتف الجهود العربية والإقليمية والدولية في هذا الصدد، وسرعة تقديم المساعدات الإنسانة العاجلة وإيجاد حلول ناجعة لمواجهة الأزمة الكارثية التي تواجهها جمهورية الصومال.

- تجدر الإشارة إلى أن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وخلال دورته (43)، قد أصدر القرار رقم (1023) بتاريخ 2023/12/20، بشأن "تقديم الدعم لجمهورية الصومال الفيدرالية لمواجهة آثار الفيضانات والسيول التي تعرضت لها"، والذي نص على:

1- الطلب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية الصومال الفيدرالية، موافاة قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) بمذكرة تفصيلية بالاحتياجات العاجلة للقطاعات الاجتماعية الصومالية للمتأثرين بالفيضانات والسيول.

2- دعوة مؤسسات التمويل العربية، وبصفة خاصة تلك التي لها مشاريع قائمة في جمهورية الصومال الفيدرالية، وفي إطار البرامج التي تنفذها، ومن بينها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، صندوق قطر للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مركز الملك سلمان للإغاثة، إيلاء الأولوية القصوى للاستجابة لاحتياجات القطاعات الاجتماعية الصومالية المرتبطة بشؤون النازحين وتوفير الغذاء، وتقديم الدعم المادي حسب الاقتضاء للوزارات المعنية بجمهورية الصومال الفيدرالية.

3- دعوة المنظمات الدولية والأممية، وفي مقدمتها برنامج الغذاء العالمي والمنظمة الدولية للأغذية والزراعة (الفاو) ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث للدول العربية،

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، لاتخاذ كافة الإجراءات الممكنة بالتنسيق مع الأمانة العامة لدعم إعادة تأهيل القطاع الاجتماعي في جمهورية الصومال الفيدرالية، وبما يسهم في تعزيز قدرة الشعب الصومالي على الصمود في مواجهة الكوارث المماثلة.

4- الإحاطة علماً بجهود إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) لتنفيذ قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 903 (د.ع39)، 2019/12/17] بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية الصومال الفيدرالية، وبعثة جامعة الدول العربية في مقديشيو بخصوص الاستفادة من مبلغ 78500$ (فقط ثمانية وسبعون ألف وخمسمائة دولار أمريكي لا غير)، ودعوتها لمواصلة جهودها بالتنسيق مع الوزارة.

5- الموافقة على تخصيص مبلغ 50000$ (فقط خمسون ألف دولار أمريكي) خصماً من بند المساهمة في التخفيف من الآثار الاجتماعية للكوارث المدرج بموازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024، لدعم جمهورية الصومال في مواجهة الفيضانات والسيول التي تعرضت لها.

6- تكليف الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بتقديم مبلغ الدعم المشار إليه في الفقرة العاملة (5) من هذا القرار من خلال آليات جامعة الدول العربية ذات الصلة ووفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن.

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية رقم (1023) المشار إليه، جاري التنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية الصومال الفيدرالية، وبعثة الجامعة العربية في مقديشيو، لتنفيذ متطلبات القرار.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

مرفق

ERGADA SOOMAALIYA EE
JAAMACADDA DOWLADAHA
CARBEED (LAS) - QAAHIRA -

المندوبية الدائمة
لجمهورية الصومال
لدى جامعة الدول العربية - القاهرة -

The Permanent Mission of the Somali republic to
the league of Arab States -Cairo -

رقم القيد: 23/ 420 /10/3
التاريخ: 2023/11/23م

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية الصومال الفيدرالية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية-أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الموقرة).

وبالاشارة للمذكرة رقم: 02/02/329 بتاريخ: 2023/11/19م ، بالتحضيرات الجارية لعقد اجتماعات الدورة العادية (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة من 11 إلى 15فبراير2024م بمقر الأمانة العامة، نتقدم لسيادتكم بطلب إدراج مشروع قرار بشأن الفيضانات والسيول التي تعرضت لها جمهورية الصومال الفيدرالية ضمن جدول أعمال الدورة 113 للمجلس على المستوى الوزاري.

- مرفق مشروع القرار.

وتغتنم المندوبية هذه الفرصة كي تعرب للمندوبية الدائمة لجامعة الدول العربية أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الموقرة) عن فائق تقديرها واحترامها.

إلى: أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي
جامعة الدول العربية
القـــاهـــرة

إدارة الاتصـــالات
2024
2434 رقم الوارد: مرفقات:

Addr :27 Somali St.(Ex. Iran) -Dokki- Giza
Tel : +2 -02- 333 74 038 - Fax: +2 02- 333 77 457
Email: cairoembassy@mfa.gov.so

العنوان:27 شارع الصومال (إيران سابقاً) - الدقي - الجيزة
تليفون : 038 74 333 02-2 + فاكس: 457 77 333 02-2 +
بريد إلكتروني: cairoembassy@mfa.gov.so

Scanned with CamScanner

مذكرة شارحة
مشروع قرار بشأن الفيضانات والسيول التي تعرضت لها جمهورية الصومال الفيدرالية

مقدمة:

عانى الصومال من حرب أهلية طويلة استمرت لأكثر من ثلاثة عقود؛ الأمر الذي تسبب بانهيار مؤسسات الدولة وقطاعاتها الحيوية منذ عام 2010، بدأ الصومال يخرج من أزمته حيث شكّل حكومته الفيدرالية الأولى وتمكّن من صياغة خطته التنموية الوطنية لأول مرة لتحديد أولويات ومتطلبات الدولة، وبالرغم من التحديات الجسيمة التي بقيت تخيم على المشهد الصومالي سواء بسبب التهديدات الإرهابية المتكررة، وقد فقد استطاع الصومال خلال السنوات الأخيرة إحراز تقدم كبير على صعيد الاستقرار السياسي والأمني وبناء مؤسسات الدولة.

و من الاثار التي ترتبت على التغيرات المناخية عالميا أزمة الجفاف الكبيرة التي أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية، وحدوث الفيضانات العارمة الأن.

عرض موضوع المذكرة الشارحة:

ضربت الفيضانات العارمة الصومال منذ أوائل أكتوبر الماضي وأثرت على 7ر1 مليون شخص في الصومال، 500 ألف منهم في الأسبوع الماضي وحده وقتلت خلال الأسابيع الستة الماضية 41 شخصا على الأقل، بينهم 12 طفلا، وشردت أكثر من 640 ألف شخص وفقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

وتهدد الكارثة البنية التحتية الصومالية كما تهدد قطاعات الصحة والشؤون الاجتماعية وتضغط على الموارد الاقتصادية الشحيحة

ويدعو الصومال الجامعة العربية، والدول العربية والمنظمات العربية وهيئات الأمم المتحدة المعنية بالعمل الإغاثي والإنساني لسرعة التحرك والتدخل العاجل لإغاثة الشعب الصومالي وتعزيز قدرة وصمود الشعب الصومالي في مواجهة تغيرات المناخ التي تضرب أراضيه.

ويدعو الصومال الى تكاتف الجهود العربية والإقليمية والدولية لاغاثة الشعب الصومالي وسرعة تقديم المساعدات الانسانية العاجلة لإيجاد حلول ناجعة لمواجهة الأزمة الكارثية التي يواجهها الصومال.

التوصية:

الأمر معروض على المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً لاعتماد وإصدار مشروع قرار

مذكرة شارحة

بشأن

إعـداد خطـة استجابـة طارئـة للتعامـل مـع التداعيـات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين

مذكرة مُحدّثة

مذكرة شارحة

بشأن

إعداد خطة استجابة طارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين

—

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (3179) بتاريخ 2023/12/28، من المندوبية الدائمة لدولة فلسطين (مرفق 1)، تطلب فيها عرض موضوع "إعداد خطة استجابة طارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين"، ضمن مشروع جدول أعمال الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- أشارت المذكرة الشارحة المرفقة بمذكرة المندوبية الدائمة أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ اندلاعه في السابع من أكتوبر / تشرين أول 2023، أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح ودمار كبير في المباني السكنية والتجارية وأضرار جسيمة في البنى التحتية، مما أدى إلى كارثة إنسانية فادحة، مشيرةً إلى أنه لا يزال العدوان الغاشم على القطاع والحصار الكامل الذي تفرضه إسرائيل عليه يقوضان الأمن البشري للشعب الفلسطينيين، موضحة أن سكان قطاع غزة لا يواجهون دمار مادي للمنازل والبنى الأساسية فقط، بل يواجهون الحرمان من الخدمات والاحتياجات الأساسية من رعاية صحية ومياه وطاقة وغذاء وتعليم وعمل ودخل وتحويلات مالية وحقوق وحريات أساسية.
- نوّهت المذكرة إلى التأثير طويل الأمد الذي سيُخلّفه هذا العدوان على قطاع غزة لعدة سنوات، من تداعيات اجتماعية واقتصادية، مؤكدة أن وقف إطلاق النار بشكل فوري واستمرار تدفق الاحتياجات الإنسانية هو مطلب أساسي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض ملموس فوري في مستوى معاناة مئات الآلاف من الأسر الفلسطينية.
- أوضحت المذكرة أبرز الإحصاءات حول العدوان على قطاع غزة، وتداعياته على الاقتصاد الفلسطيني، وأبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وخسائر قطاع العمل.

- كما تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (49) بتاريخ 2024/1/23 من منظمة العمل العربية، توضح خلالها الجهود التي قامت بها المنظمة من أجل تعزيز وسائل الدعم لعمال وشعب فلسطين وتبنّي قضيتهم العادلة في كافة المحافل الدولية (مرفق 2).

- تجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية اندلاع الحرب على قطاع غزة، وفي إطار تنفيذ توجيهات السيد الأمين العام للجامعة، بتقديم المساعدات الإنسانية الاجتماعية والصحية إلى قطاع غزة، اتخذت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية) الإجراءات التالية:
  - انعقد المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته (79)، وأصدر القرار رقم (497) بتاريخ 2023/10/16، بشأن "تقديم الدعم والإغاثة لقطاع غزة في دولة فلسطين"، الذي تضمن التأكيد على ضرورة إفساح المجال لإيصال المساعدات الاجتماعية والإنسانية والمعيشية للشعب الفلسطيني الشقيق جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ودعم

الوضع الإنساني والاجتماعي في قطاع غزة بقيمة مبلغ 100000$ (فقط مائة ألف دولار أمريكي)، وكلّف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لشراء مستلزمات الدعم الاجتماعي والإنساني، والعمل على إيصالها للمتضررين بالتنسيق مع الهلال الأحمر المصري، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

- عقدت الأمانة العامة مؤتمراً صحفياً بتاريخ 2023/10/22، بمقر الأمانة العامة، بالتنسيق مع المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، لإطلاق نداء إنساني عاجل لدعوة المنظمات الإنسانية العربية والدولية لتقديم كافة الدعم الإنساني لقطاع غزة للتخفيف من معاناة المتضررين من الشعب الفلسطيني، وإطلاق حملة تبرعات عربية شعبية خلال المؤتمر الصحفي لدعم الوضع الإنساني في القطاع، من خلال الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في الدول العربية لجمع التبرعات وتوفير الاحتياجات الإنسانية والصحية العاجلة المنقذة للحياة، والتنسيق مع الهلال الأحمر المصري والفلسطيني، لإيصال هذا الدعم إلى الشعب الفلسطيني.
- في إطار التعاون القائم بين الأمانة العامة ووزارة الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية، تم تنظيم حملة للتبرع بالدم لصالح قطاع غزة بتاريخ 2023/10/25، على هامش أعمال منتديي الشباب والمجتمع المدني التحضيري للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة (نواكشوط)، وقد تم إطلاق الحملة بحضور وزير الشباب والرياضة في كل من جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى مشاركة السفراء مندوبي الدول الأعضاء، ومشاركة واسعة من موظفي الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، فضلاً عن المشاركين في منتدى الشباب والمجتمع المدني.
- أصدر المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب قراراً (بالتمرير) بتاريخ 2023/10/31، بشأن تقديم الدعم العاجل والمساعدات العاجلة للشعب الفلسطيني بمبلغ وقدره 300000$ (فقط ثلاثمائة ألف دولار أمريكي)، كما دعا الدول العربية الأعضاء والمؤسسات المالية والصناديق العربية والمنظمات العربية المتخصصة والجهات العربية والدولية المانحة الاستمرار في تقديم الدعم العاجل للقطاع الصحي في دولة فلسطين.
- أصدر مجلس وزراء الصحة العرب بياناً حول الأوضاع الصحية والإنسانية في قطاع غزة بتاريخ 2023/11/2، خلال الدورة غير العادية التي انعقدت عبر تقنية الاتصال المرئي، وقدمت السيدة وزيرة الصحة بدولة فلسطين عرض حول الأوضاع الصحية في قطاع غزة خلال أعمال الدورة غير العادية، وبحث المجلس التداعيات الصحية الخطيرة في قطاع غزة وكافة الأراضي الفلسطينية، كما بحث المجلس التنسيق حول سبل فتح ممرات آمنة مستدامة لعبور المساعدات الصحية والإنسانية العاجلة إلى الشعب الفلسطيني.
- عقدت الأمانة العامة مؤتمراً صحفياً بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري بتاريخ 2023/11/16 بمقر الهلال الأحمر المصري، بمشاركة وفد برئاسة السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، وبحضور السيدة الدكتورة/

نيفين القباج – وزيرة التضامن الاجتماعي – نائب رئيس الهلال الأحمر المصري، وموظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لإطلاق قافلة المساعدات الإنسانية والإغاثية باسم جامعة الدول العربية ومقدمة من مجلسي وزراء الصحة والشؤون الاجتماعية العرب.

- توجه وفد من الأمانة العامة بتاريخ 2023/11/24، برئاسة السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة، وبمشاركة الدكتورة/ نيفين القباج، لتسليم الدفعة الأولى من الدعم المقدم من مجلسي وزراء الصحة والشؤون الاجتماعية العرب باسم جامعة الدول العربية، والمتضمن مساعدات إنسانية وصحية وإغاثية. كما تم زيارة الجرحى والمصابين الفلسطينيين بالمستشفيات في رفح، وتفقد مخازن الهلال الأحمر المصري بالعريش، كما تم عقد مؤتمر صحفي أمام معبر رفح للتعبير عن تضامن مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، المرابط على أرضه، في مواجهة حرب الإبادة والعدوان الغاشم على قطاع غزة.
- أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية خلال دورته (43) القرار رقم (1003) بتاريخ 2023/12/20، بشأن "تقديم الدعم والإغاثة لقطاع غزة في دولة فلسطين"، الذي تضمن تقديم الدعم للوضع الإنساني والاجتماعي في قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي، 200000$ (فقط مائتي ألف دولار أمريكي)، وتكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لشراء مستلزمات الدعم الاجتماعي والإنساني، والعمل على إيصالها للمتضررين بالتنسيق مع الهلال الأحمر المصري، وجمعية الهلال أحمر الفلسطيني، فتح حساب استثنائي طوعي مؤقت دعماً للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، لإعانة 350 ألف أسرة ولمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، والطلب من وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية العمل على وضع رقم الحساب على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الدول الأعضاء.
- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية رقم (1003) المشار إليه، جاري التنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية لشراء مستلزمات الدعم الاجتماعي والإنساني، وإرساله إلى قطاع غزة.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

مرفق 1

The Permanent Mission of
State of Palestine
to the League of Arab States

المندوبيـــة الدائمـــة
لدولة فلسطين
لدى جامعة الدول العربية

التاريخ : 2023/12/28
الرقم : 3179/م ف/2023

18443

28 DEC 2023

تهدي المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي) .

بالاشارة الى مذكرة الأمانة العامة الموقرة رقم (2/2/5/329/23) الصادرة بتاريخ 2023/11/19 وعلى خلفية الاستعدادات التي تقبمها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، لتنظيم أعمال [الدورة العادية (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي] ، والمزمع عقدها بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، خلال الفترة ما بين 11 – 15 شباط/ فبراير 2024 .

يطيب للمندوبية أن ترفق طيه مذكرة شارحة بشأن (اعداد خطة استجابة طارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعدوان الاسرائيلي على دولة فلسطين .

ترجو المندوبية التكرم بتأمين المذكرة ومرفقاتها الى جهات الاختصاص ، للتفضل بالاطلاع ، واتخاذ ما يلزم .

تغتنم المندوبية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها ،،،

٢٦ شارع النهضة - الدقي - القاهرة ت : ٥٦٦٥ ٣٣٣٥ ٤٧٣٢ ٣٣٣٦ فاكس : ٦١٨٦ ٣٣٣٧ بريد إلكتروني : las@mfae.gov.ps
26 El Nahdha St., Dokki - Cairo Tel.: 3335 5665 - 3336 4732 Fax : 3337 6186 E-mail : las@mfae.gov.ps

مذكرة شارحة

إعداد خطة استجابة طارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعدوان الاسرائيلي على دولة فلسطين

أدى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر – تشرين الاول 2023، إلى خسائر فادحة في الأرواح ودمار كبير في المباني السكنية والتجارية واضرار جسيمة في البنى التحتية ، مما أدى الى كارثة إنسانية فادحة ، ولا يزال العدوان الغاشم على القطاع والحصار الكامل الذي تفرضه إسرائيل عليه يقوضان الأمن البشري للشعب الفلسطيني. ولا يواجه سكان قطاع غزة دمار مادي للمنازل والبنى الأساسية فقط بل يواجهون الحرمان من الخدمات والاحتياجات الأساسية، من رعاية صحية ومياه وطاقة وغذاء وتعليم وعمل ودخل وتحويلات مالية وحقوق وحريات أساسية.

وعلى الرغم من التأثير طويل الأمد الذي سيخلفه هذا العدوان على قطاع غزة لعدة سنوات من تداعيات اجتماعية واقتصادية، ولكن وقف إطلاق النار بشكل فوري واستمرار تدفق الاحتياجات الإنسانية هو مطلب أساسي من شأنه أن يؤدي الى الخفاض ملموس فوري في مستوى معاناة مئات الالاف من الأسر الفلسطينية.

أبرز الحقائق والاحصائيات حول العدوان على قطاع غزة وتداعياته على الاقتصاد الفلسطيني:

الخسائر في قطاع غزة نتيجة العدوان على القطاع

الخسائر البشرية: أكثر من 20,600 شهيد، و10,000 مفقود و 54,500 جريح منذ بداية العدوان ولغاية 2023/12/26

الخسائر في المباني والبنية التحتية : أكثر من 60 ألف وحدة سكنية تدمير كامل، وأكثر من 240 الف وحدة تدمير جزئي منذ بداية العدوان ولغاية 2023/12/26

تقرير الاسكوا منذ بداية العدوان على القطاع

- ✓ مع استمرار العدوان على قطاع غزة للشهر الثالث، فان الخسائر تصل إلى 12.2 % من الناتج المحلي الاجمالي، أي ما قيمته 2.5 مليار دولار ومن المتوقع ان تصل خسائر الناتج المحلي الإجمالي إلى 9 %عام 2024 مقارنة بتقديرات ما قبل الحرب.

- ✓ من المتوقع أن يزيد انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي، بحيث أشارت التقديرات إلى أن معدل الفقر في قطاع غزة بلغ 61 %في العام 2020، وسيرتفع الى 96% ما بعد العدوان الاخير.
- ✓ من المتوقع أيضا ان يسجل دليل التنمية البشرية انخفاضا حادا مما سيرجع بدولة فلسطين ما بين 11 عاما و16 عاما الى الوراء نتيجة شدة العدوان.
- ✓ تعرض ما يزيد عن 40 %من المرافق التعليمية للأضرار، ونتيجة لذلك لا يتمكن في الوقت الراهن 625,000 طالب من الحصول على أي تعليم.
- ✓ ثلث المنشآت الاقتصادية توقفت عن الانتاج بشكل شبة كامل في فلسطين، وتوقف حوالي 56 ألف منشأة عن العمل في قطاع غزة.
- ✓ تراجع قطاع غزة 84 % من انتاج القطاعات الاقتصادية مقارنة مع الوضع الطبيعي.
- ✓ تعطل غالبية العمالة في قطاع غزة والبالغة 147 ألف عامل فلسطيني.
- ✓ شهدت أسعار السلع الاستهلاكية في قطاع غزة ارتفاعاً حاداً بنسبة 12 %منذ بداية العدوان وارتفاع في أسعار مواد الوقود وأجور النقل.
- ✓ تراجعت القوة الشرائية للأسر الفلسطينية في القطاع بنسبة 11 %خلال العدوان الاسرائيلي على القطاع مقارنة مع ما قبل العدوان.
- ✓ تآكل القاعدة الانتاجية، حيث ان انتاج القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة فقد 84% من إنتاجه الطبيعي.

أبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

- ✓ تآكل القاعدة الإنتاجية، حيث أشارت 84.6% من المنشآت الصناعية أن طاقتها الإنتاجية تراجعت ، مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان، حيث ان متوسط التراجع في الطاقة الانتاجية بلغ 43.5%.
- ✓ أشارت 94.2% من المنشآت إلى تراجع مبيعاتها / ايراداتها، مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان الاخير على قطاع غزة، وبمتوسط تراجع وصل إلى 54.6%.
- ✓ أشارت 94.5% من المنشآت الخدمية إلى تراجع ايراداتها الشهرية، وبمتوسط تراجع وصل الى 54.5%.

- ✓ اشار 41.5%% من المنشآت إلى تراجع اجمالي عدد العاملين ، مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان ، وبمتوسط تراجع في عدد العاملين بلغ 61.8%.
- ✓ أشارت 29.0% من المنشآت انها أغلقت بشكل كامل او جزئي ما بعد العدوان على قطاع غزة كما أشارت 7.2 من المنشات انها تعرضت لاضرار مباشرة .
- ✓ ارتفاع تكاليف النقل للاستيراد عبر الموانئ الإسرائيلية حوالي 15 %مقارنة مع الوضع قبل العدوان، كما بلغ متوسط الارتفاع في تكاليف الارضيات والتخزين 22 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 57 %في تكاليف التأمين.
- ✓ ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع للبضائع بنسبة 50 %بين المدن في الضفة الغربية عما كانت عليه قبل العدوان.
- ✓ ارتفاع تكلفة نقل وتصدير المنتجات ما بين المحافظات في الضفة الغربية للوصول الى المعابر او الى جسر الملك حسين، بحيث ارتفعت تكلفة نقل الكونتينر الواحد أكثر من الضعف من (1110) دولار الى(2466) دولار تقريبا.
- ✓ 49 %من المنشآت الصناعية لا تستطيع ان توزع منتجاتها في القدس الشريف نتيجة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي من اغلاق الطرق وهجمات المستوطنين المسلحين واجتياح المدن الفلسطينية.
- ✓ ارتفاع تكلفة استيراد المواد الخام من دول العالم حيث بلغ الارتفاع تقريبا للطن الواحد 296 دولار، كما بلغت تكلفة ايقاف الجانب الإسرائيلي الشحن عبر ميناء اسدود والتحويل الى ميناء حيفا من 296 دولار الى 1479 دولار للكونتينر الواحد.

<u>خسائر قطاع العمل</u>

بلغ عدد العاملين من محافظات الضفة الغربية في الداخل الفلسطيني حوالي (255) ألف عامل/ة، مما يشكل حوالي (20%) من القوى العاملة في فلسطين، حيث بلغ متوسط الدخل الشهري للعمالة في الداخل الفلسطيني الى 1.6 مليار دولار، مع العلم ان العمالة في الداخل الفلسطيني توقفت بشكل شبه كامل، ويعتبر دخل هذه العمالة محرك اساسي للعجلة الاقتصادية.

أداء بورصة فلسطين

شهد مؤشر القدس لشهر تشرين ثاني تراجعاً بلغت نسبته 2.9% مقارنة مع إغلاق المؤشر لشهر تشرين أول، وبذلك يصل إجمالي التراجع في مؤشر القدس ما نسبته 11.3% منذ بداية العدوان، علماً بأن المؤشر شهد ارتفاعا نسبته 2.3% منذ بداية العام ولغاية 2023/10/6.

من جانب آخر، فقد شهدت قيم التداول ارتفاعاً خلال الشهر المذكور حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة حوالي 28.4 مليون دولار، مقارنة بالشهر الذي سبقه حيث بلغت حوالي 22.2 مليون دولار. فيما بلغ المعدل الشهري لقيمة التداول خلال الفترة التي سبقت العدوان ومنذ بداية العام 2023 ما يقارب 28.5 مليون دولار.

ومن أبرز المشاكل والمعيقات الحالية:

تعاني المنشآت الإقتصادية في المحافظات الشمالية العديد من المشاكل والمعيقات الإضافية خلال الفترة الحالية، ما بعد عدوان الاحتلال الاخير على قطاع غزة، من أهم هذه المشاكل، تراجع حركة الشراء من قبل المواطنين، حيث أشارت 95.6% من المنشآت الى أن هذا هو السبب الرئيسي لتراجع نشاطها الإقتصادي، في حين أشارت 95.2% من المنشآت الإقتصادية إلى أن كثرة الاضرابات والإغلاقات أثرت بشكل سلبي على أدائها، كما أفادت 82.6% من المنشآت إلى أن كثرة الإجتياحات للمدن والمخيمات والبلدات الفلسطينية من تسبب في تراجع أدائها الحالي، و81.6% من المنشآت أشارت إلى أن عدم تمكن فلسطيني الداخل من الوصول إلى المحافظات الشمالية من الأسباب التي أدت الى تراجع أدائها، كما أشارت 81.4% من المنشآت أنها تعاني من صعوبة التنقل وتوزيع البضائع ما بين المحافظات الشمالية وذلك بسبب اعتداءات المستوطنين المسلحين على المركبات وسائقيها وكثرة الحواجز العسكرية ، فيما افادت 79.2% من المنشآت الاقتصادية انها تعاني من ارتفاع في تكلفة البضائع والسلع، وخصوصاً السلع المستوردة من الخارج، كما اشارت 69.4% من المنشآت انها تعاني من صعوبة في توفير بعض السلع او المواد الخام، في حين أشارت 18.1% من المنشآت ان اعتداءات المستعمرين (المستوطنين) يؤثر سلباً على اداءها الاقتصادي، ومن أبرز المشاكل الأخرى التي تتطرقت لها المنشآت موضوع الشيكات الراجعة وزيادتها خلال الفترة الحالية واثرها السلبي على الدورة الأقتصادية.

ونتيجة العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وما يترتب عليه من تداعيات اجتماعية واقتصادية سلبية على الشعب الفلسطيني، وللتخفيف من هذه التداعيات فانه تقرر وضع الاليات التالية:

1. ضرورة الإسراع في تنفيذ قرارات القمة العربية الطارئة التي عقدت في الرياض الموافق 2023/11/11.

2. تكليف الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق مع مندوبية دولة فلسطين والمنظمات والمؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية لاعداد خطة استجابة طارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الاسرائيلي على دولة فلسطين وذلك بما يشمل:

- حث القطاع الخاص في الدول العربية على إعطاء أسعار تفضيلية للمواد الخام والسلع الجاهزة للمستورد الفلسطيني وإعطاء معاملة تفضيلية للمنتجات الفلسطينية المشاركة في عطاءات الدول الأعضاء.
- إنشاء برامج لدعم الصادرات الى الأسواق العربية من خلال تخصيص كوتات بالمنتجات الفلسطينية لكل دولة حسب الطلب والاحتياجات.
- مساهمة الدول الاعضاء في انشاء صناديق تختص بالتمويل والتعويض للأيدي العاملة في الداخل الفلسطيني بسبب توقف اشغالهم نتيجة العدوان الاسرائيلي وتعويض القطاعات المتضررة خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- حث حكومات الدول الاعضاء على خلق آليات تشبيك بين جامعات الدول الاعضاء لاستهداف الطلبة الفلسطينيين والخريجين من قطاع غزة في برامج مخصصة الكترونية، أو استضافتهم من خلال برامج منح دراسية.
- حث الحكومات العربية على إنشاء برامج تشغيل أيدي عاملة بناءً على اتفاق ثنائي بين ممثلي الدول ودولة فلسطين.

مرفق 2

رقم الصادر
ح.أ / 49
التاريخ م 23/01/2024
هـ 11/07/1445

01137

23 JAN 2024

مكتب العمل العربي

تهدي منظمة العمل العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قطاع الشـــؤون الاقتصادية إدارة المنظمات والاتحادات العربية

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم(211/18/5/717) بتاريخ 4/1/2024 بشأن طلب موافاتكم بآرائنا ومقترحاتنا حول البند المعروض ضمن جدول أعمال الدورة العادية المقبلة(113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بإعداد خطة استجابة طارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين، نود الإحاطة بأن القضية الفلسطينية تحظى باهتمام خاص من قبل منظمة العمل العربية باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية ، ولم تدخر المنظمة جهدا من أجل تعزيز وسائل الدعم لعمال وشعب فلسطين وتبني قضيتهم العادلة في كافة المحافل الدولية ومن أبرز هذه الجهود ما يلي :

- إدراج بند دائم على جدول أعمال مجلس إدارة منظمة العمل العربية ، ودعوه فلسطين للمشاركة في اجتماعات المجلس بشكل مستمر لتقديم تقرير دوري حول أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة ، وكانت المنظمة من أوائل المؤسسات التي تضمنت اجتماعاتها الدستورية تقريرا حول الانتهاكات التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني بعد 7 أكتوبر وذلك ضمن جدول أعمال الدورة 99 لمجلس الإدارة قطر، 12 - 13 أكتوبر تشرين الأول 2023، وقد صدر عن مجلس الإدارة بيانا وعدد من القرارات في هذا الشأن (مرفق).
- عقد وتنظيم يوما عالميا للتضامن مع عمال وشعب فلسطين علي هامش مؤتمر العمل الدولي بجنيف يشارك فيه مناصرو القضية الفلسطينية من أعضاء الوفود العربية كما يحضره قيادات المنظمات والمؤسسات الدولية وأعضاء الوفود الأجنبية للتنديد بالهجمات والانتهاكات المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
- إصدار تقرير سنوي حول الآثار السلبية للمستوطنات الإسرائيلية وأوضاع العمال في فلسطين وفي الأراضي المحتلة، ويتم توزيعه على أعضاء مؤتمر العمل الدولي والجهات الأخرى باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية .
- التعليق مع المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية بشان أوضاع العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة المقدم لمؤتمر العمل الدولي وابداء الملاحظات والإفادات حول مضمون التقرير في سبيل دعم مناصرة القضية الفلسطينية.

جميع المراسلات توجه إلى المدير العام

7 ميدان المساحة - الدقي / ص.ب: 814 القاهرة / الرمز البريدي: 11511 / برقياً: ترافلأراب - القاهرة
+2 02 333 62719 / 21 / 31
+2 02 3748 4902
www.alolabor.org alo@alolabor.org

رقم الصادر:
المرفقـــات:
التاريـــــخ:

مكتب العمل العربي

- عقد اجتماع تنســيقي بين المنظمة ومجلس الســفراء العرب المعتمدين بجنيف يتضــمن جدول اعمال الاجتماع بند دائم حول كافة المستجدات المتعلقة بأوضاع العمال في فلسطين، بهدف دعم التحركات العربية على مستوى منظمة العمل الدولية بشكل جماعي في هذا الشان.
- دعم جهود أطراف الإنتاج في فلسطين والنهوض بسوق العمل الفلسطيني من خلال العديد من الفعاليات والبرامج والأنشطة أخرها المساهمة في تنظيم اجتماع الشركاء الدولي رفيع المستوى مع الحكومة الفلســطينية ومنظمة العمل الدولية وبرعاية الحكومة الألمانية ، والذي احتضــنته المملكة الأردنية الهاشمية 23 فبراير/ شباط 2023 لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل، وذلك تنفيذا لقرارات مؤتمرات العمل العربي في هذا الشأن والتي أكدت على ضرورة دعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل و الحماية الاجتماعية للعمال، وقد شارك في الاجتماع ممثلي (60) دولة ووكالة تنموية وممثلي وكالات الأمم المتحدة وبنوك وصــناديق عربية ودولية متخصصة وخبراء متخصصين من الدول العربية والأجنبية ، فضلا عن مشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا الاجتماع، وذلك لدعم برامج التشغيل والتدريب المهني في فلسطين وحشــد الموارد المالية لســد الفجوات التمويلية من خلال تنفيذ عدد من المشــاريع الواردة في الاستراتيجية ودعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، وقد صدر على الاجتماع بيان عمان الذي تضــمن عديد التوصــيات الهامه من أبرزها اعتماد الاســتراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل إطار مرجعي لتدخلات شركاء التنمية في فلسطين والالتزام بتوفير المبالغ المالية اللازمة لدعم تنفيذ محاور الاستراتيجية ومشاريعها و استكمال المشاريع القائمة والمخططة ، وتم توقيع العديد من اتفاقيات و مذكرات التفاهم مع العديد من الجهات لتوفير الموارد المالية اللازمة لاســتحداث فرص العمل المســتدامة و اللائقة وجاري متابعة تنفيذ هذه الالتزامات مع الشركاء.

تغتنم منظمة العمل العربية هذه المناسبة لتعرب لكم عن وافر تقديرها وإحترامها ،،،

منظمة العمل العربية

جميع المراسلات توجه إلى المدير العام

7 ميدان المسلحة - الدقي / ص.ب: 814 القاهرة / الرمز البريدي: 11511 / برقياً: ترافلراب - القاهرة
www.alolabor.org alo@alolabor.org
+2 02 333 62719 / 21 / 31
+2 02 3748 4902

البند الثانى : تقرير حول أوضـاع عمال وشـعب فلسـطين فى الأراضـي العربية المحتلة .

إن مجـلس إدارة منظـمة العمل العـربية المنعقـد فـي دورتـه العـادية التاسعة والتسعين (الدوحة، دولة قطر 12 – 13 أكتوبر / تشرين الأول 2023) ،

يقـرر :

1. أخذ العلم بتقرير أوضاع عمال وشعب فلسطين فى الأراضي المحتلة .
2. أدانة العدوان الإسرائيلى الغاشم على قطاع غزة ، والتنديد بكافة الانتهاكات والمذابح التى تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من قصف وقتل وتطهير عرقى وأتباع سياسة الأحزمة النارية والأراضى المحروقة وأستخدام الأسلحة المحرمة دوليا تجاه شعب وعمال فلسطين .
3. دعوة أطراف الإنتاج فى الوطن العربى وكافة منظمات المجتمع المدنى لتقديم الدعم المادى والمعنوى للشعب الفلسطيني وأطراف الإنتاج الثلاثة بدولة فلسطين (حكومة – أصحاب أعمال – عمال) لمواصلة صمودهم فى مواجهة الممارسات اللاإنسانية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي.
4. الطلب من منظمة العمل الدولية إتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على سلامة وحياة العمال الفلسطينيين وأسرهم من العدوان الإسرائيلي الغاشم وكذلك الحفاظ على حقوق العمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي وفقا لمعايير العمل الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل وتقديم كافة أشكال الدعم لأطراف الإنتاج الثلاثة فى فلسطين .
5. دعوة الدول العربية إلى ضرورة دعم الاستراتيجية الوطنية للتشغيل .
6. الطلب من منظمة العمل الدولية الموافقة على عضوية فلسطين فى المنظمة كدولة عضو فى منظمة العمل الدولية ، وإدراج هذا الموضوع ضمن جدول أعمال المجموعة العربية المشاركة فى أعمال مؤتمر العمل الدولى القادم .
7. دعوة المجتمع الدولى إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد لممارسات الاحتلال الإسرائيلي الغاشم وانتهاكاته الممنهجة تجاه سلب حقوق الشعب الفلسطيني بالمخالفة لكافة القوانين الدولية والشرائع السماوية والقيم الإنسانية .
8. إصدار بيان من مجلس الإدارة للتضامن مع عمال وشعب فلسطين ، وأدانة العدوان الإسرائيلى الغاشم على قطاع غزة ، والتأكيد على حق الشعب الفلسطينى الأبي فى الدفاع على نفسه والنضال فى سبيل نيل استقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

بيان صادر عن الدورة 99 لمجلس إدارة منظمة العمل العربية

للتضامن مع عمال وشعب فلسطين

في ختام أعمال الدورة التاسعة والتسعين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية المنعقدة في الدوحة عاصمة دولة قطر ، بتاريخ 12-13 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 صدر هذا البيان :

يشجب مجلس إدارة منظمة العمل العربية الإنتهاكات الجسيمة والمستمرة تجاه عمال غزه وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة التي ينتهجها كيان الاحتلال الإسرائيلي في قصفها قطاع غزة لليوم السادس على التوالي مستهدفة الأحياء السكنية والمدارس والجامعات والصحفيين وسيارات الإسعاف والتي تسببت في دمار هائل واستشهاد أكثر من ألف مواطن فلسطيني وإصابة الآلاف من المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ، لتغير جغرافية المنطقة وملامحها، وتدفع بمئات الآلاف إلى النزوح من أرضهم بعد قطع كل مصادر الحياة من ماء وكهرباء وغذاء ووقود في انتهاك صارخ لكافة الأعراف والقوانين الدولية.

ويرى المجلس أن تجاهل كيان الاحتلال الإسرائيلي للقرارات الأممية والشرعية الدولية ، وتوقف مسار التفاوض والعملية السياسية، ومواصلة عمليات التوسع في بناء المستوطنات والسيطرة على مقدرات الشعب الفلسطيني ، بالإضافة إلى الأفعال العنصرية الاستفزازية المتكررة لمشاعر الفلسطينيين والمسلمين باقتحام المسؤولين والمستوطنين الإسرائيليين للمسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلية ، والانتهاكات المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني دفع إلى الوضع الحالي .

وإذ يؤكد مجلس إدارة منظمة العمل العربية دعمه الكامل لعمال وشعب فلسطين الذين يخوضون منذ أكثر من 75 عاماً معركة وجود وهوية لنيل الحرية والكرامة واستردادِ حقوقهم الإنسانية المشروعة ، ويتقدم بتعازيه ومواساته الصادقة لدولة فلسطين حكومة وشعباً ولأطراف الإنتاج ، ولأسر ضحايا ومصابين هذا العدوان الغاشم، ويناشد أحرار العالم والمجتمع الدولي لحشد التضامن وللمبادرة لتقديم الدعم الإنساني لنصرة الأبرياء من أبناء الشعب الفلسطيني وللضغط على كيان الاحتلال الإسرائيلي لإنشاء ممرات إنسانية آمنة لتسهيل دخول المساعدات وعودة عمال غزه لمنازلهم، كما يطالب مجلس الأمن وكافة المؤسسات الدولية باتخاذ قرارات حاسمة تضع حداً للوضع المتردي في قطاع غزة ومنع اتساع رقعة المواجهات لتشمل دول المنطقة، والدفع بعملية السلام لإيجاد حل عادل وشامل يفضي لإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

حمى الله شعب فلسطين الحبيبة المرابط على أرضه للذود عن مقدساتنا وأقصانا وندعو الله أن ينعم بالأمن والسلام والاستقرار.

تقرير وتوصيات

الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية

(مقر الأمانة العامة: 13–14 **سبتمبر / أيلول** 2023).

قطاع الشؤون القانونية

وحدة الملكية الفكرية والتنافسية

تقرير وتوصيات

الاجتماع الحادي عشر

للجنة الفنية للملكية الفكرية

قطاع الشؤون القانونية

وحدة الملكية الفكرية والتنافسية

مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

القاهرة

13و14 سبتمبر 2023

تقرير وتوصيات

الاجتماع الـ (11) للجنة الفنية للملكية الفكرية

2023/9/14-13

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة

تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع العاشر للجنة الفنية للملكية الفكرية، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية يومي 13-14 سبتمبر 2023 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وشارك في الاجتماع ممثلي الدول العربية الأتية: (المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الامارات العربية المتحدة – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – الجمهورية العربية السورية – جمهورية الصومال – دولة فلسطين – دولة قطر – دولة الكويت – دولة ليبيا – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية (مرفق قائمة المشاركين).

افتتحت وزير مفوض/ د. مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية والمشرف على وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع بالترحيب بالسادة مديري مكاتب الملكية الفكرية وممثلي الدول العربية المشاركين موجهة الشكر لهم جميعاً على كل الجهود المبذولة والتقدم الملحوظ في منظومة الملكية الفكرية بالعديد من الدول العربية منذ إنشاء اللجنة الفنية للملكية الفكرية عام 2016 كما أشادت بجهود الدول العربية في إنشاء شبكات دعم التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية.

ترأست الاجتماع السيدة/ آمنة جابر الكواري – رئيسة اللجنة الفنية للملكية الفكرية ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة بدولة قطر، ووجهت الشكر للحضور وللأمانة العامة على الإعداد الجيد للاجتماع متمنية كل التوفيق والنجاح لأعمال اللجنة.

وبعد ذلك تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، انتهت إلى التوصيات التالية:

توصيات
الاجتماع الـ (11) للجنة الفنية للملكية الفكرية

البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع العاشر للجنة الفنية للملكية الفكرية (التوصيات المشتركة بين اللجان الفرعية – اللجنة الفرعية للملكية الصناعية/ اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة):

اطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات التي دارت، أوصت اللجنة بالأتي:

1- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق لعقد اجتماع مشترك لمديري مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية، وذلك للتباحث حول تنسيق موقف عربي موحد في إطار عقد المؤتمر الدبلوماسي بشأن إبرام صك قانوني دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والذي ستعقده المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام 2024.

2- الترحيب بقيام أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بجمهورية مصر العربية بتنظيم برنامج الملكية الفكرية للمعلمين من مصر والدول العربية بالتعاون مع أكاديمية المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وستوافي أكاديمية البحث العلمي الأمانة العامة بكافة التفاصيل المتعلقة بمراحل البرنامج وآليات التسجيل لاحقاً، ومن ثم تعميمها على الدول الأعضاء.

البند الثاني: بند ما يستجد من أعمال:

قامت الأمانة العامة باستعراض بند جديد فيما يستجد من أعمال وفقاً لطلب الهيئة السعودية للملكية الفكرية وهو تقديم الدعم من الهيئة السعودية للملكية الفكرية لمكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية، وتم التوافق من قبل أعضاء اللجنة على إدراج هذا الموضوع في بند ما يستجد من أعمال، وبناء عليه قامت الأمانة العامة بتعميم مذكرة شارحة عن هذا الموضوع على السادة الحضور من أعضاء اللجنة (مرفق)، وفي هذا الشأن صدرت التوصية التالية : الترحيب بمبادرة الهيئة السعودية للملكية الفكرية بتقديم الدعم الى مكاتب الملكية الفكرية

من احتياجاتها من التدريب وتطوير البنية التحتية لنظم معلومات الملكية الفكرية بمكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية.

البند الثالث: تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية:

تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفنية للملكية الفكرية لتحديد تاريخ انعقاد الاجتماع الـ (12)، على أن يكون الاجتماع بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وزير مفوض/ د. مها بخيت

مدير إدارة الشؤون القانونية
ووحدة الملكية الفكرية والتنافسية
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السيدة/ لمى جابر الكواري

رئيس اللجنة الفنية للملكية الفكرية
ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية
وزارة التجارة والصناعة
دولة قطر

تقرير وتوصيات

الاجتماع الرابع للجنة الفرعية للملكية الصناعية

2023/9/14-13

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة

تنفيذاً للتوصية الصادرة عن الاجتماع العاشر للجنة الفنية للملكية الفكرية بشأن عقد الاجتماع الرابع للجنة الفرعية للملكية الصناعية في سبتمبر 2023، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع الرابع للجنة، وشارك في الاجتماع ممثلو الدول العربية التالية: (المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الامارات العربية المتحدة – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية– المملكة العربية السعودية– الجمهورية العربية السورية – جمهورية الصومال– دولة فلسطين– دولة قطر – دولة الكويت – دولة ليبيا– جمهورية مصر العربية– المملكة المغربية (مرفق قائمة المشاركين).

ترأست الاجتماع السيدة/ آمنه جابر الكواري – رئيسة اللجنة الفرعية للملكية الصناعية، ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة بدولة قطر، موجهة الشكر للسادة أعضاء اللجنة وللأمانة العامة.

وبعد ذلك تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، انتهت إلى التوصيات التالية:

توصيات
الاجتماع الرابع للجنة الفرعية للملكية الصناعية

البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الثالث للجنة الفرعية للملكية الصناعية:

اطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات التي دارت، أوصت اللجنة بالتالي:

1- تكليف مكتب براءات الاختراع المصري والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بالتنسيق لعقد لقاء تشاوري بين مكاتب الملكية الصناعية بالدول العربية بشأن سُبل تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالملكية الصناعية بالدول العربية بهدف تبادل الخبرات فيما بينها في هذا الشأن، وذلك خلال عام 2024.

2- التأكيد على حضور ورشة العمل التي تنظمها الأمانة العامة بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية حول المبادرات والبرامج التي تطلقها المنظمة لدعم مكاتب الملكية الفكرية بالمنطقة العربية، والتي سيتم عقدها يومي 20 و21 سبتمبر 2023 عبر تقنية الاتصال المرئي.

البند الثاني: إعداد وثيقة عن واقع الملكية الصناعية بالدول العربية:

الترحيب بمبادرة المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بإصدار تطبيق إلكتروني لإعداد وحصر الاحصائيات والمؤشرات المحددة بواقع الملكية الصناعية بالدول العربية، والذي سيتم الانتهاء منه بنهاية شهر أكتوبر 2023، والتنسيق مع الأمانة العامة حول آليه إتاحته للمستخدمين من مكاتب الملكية الصناعية للاطلاع على كافة المؤشرات والاحصائيات بصفة مستمرة.

البند الثالث: الشبكة الإقليمية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية:

الترحيب بإنشاء الشبكة الإقليمية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية والتي أطلقتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية تحت رعاية جامعة الدول العربية، والتنسيق بين الجانبين حول إدارتها.

البند الرابع: موعد ومكان عقد الاجتماع الخامس للجنة الفرعية للملكية الصناعية:

تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفرعية للملكية الصناعية لتحديد تاريخ انعقاد الاجتماع الخامس، على أن يكون الاجتماع بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وزير مفوض/ د. هما بغيت

مدير إدارة الشؤون القانونية

وحدة الملكية الفكرية والتنافسية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السيدة/ آمنة ناصر الكواري

رئيس اللجنة الفرعية للملكية الصناعية

ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية

وزارة التجارة والصناعة

دولة قطر

تقرير وتوصيات
الاجتماع الرابع للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة
2023/9/14-13
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة

تنفيذاً للتوصية الصادرة عن الاجتماع العاشر للجنة الفنية للملكية الفكرية الذي عقد يومي 15-16 فبراير 2023 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع الرابع للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، وشارك في الاجتماع ممثلي الدول العربية التالية: (المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الامارات العربية المتحدة - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية - الجمهورية العربية السورية - جمهورية الصومال –دولة فلسطين- دولة قطر - دولة الكويت- دولة ليبيا- جمهورية مصر العربية- المملكة المغربية (مرفق قائمة المشاركين).

ترأست السيدة/ دلال المحمدي العلوي – رئيسة اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة ومدير المكتب المغربي لحقوق المؤلفين اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، موجهة الشكر لأعضاء اللجنة والأمانة العامة متمنية التوفيق لجميع المشاركين في هذا الاجتماع.

وبعد ذلك تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، **انتهت إلى التوصيات التالية:**

توصيات
الاجتماع الرابع للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة

البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الثالث للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:

اطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصياته وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات التي دارت، أوصت اللجنة بالتالي:

- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة مكاتب حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية لموافاتها بأية مستجدات تطرأ بشأن تطوير تشريعات حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية وذلك لإدراجها على الموقع الالكتروني لجامعة الدول العربية.

البند الثاني: مناقشة آلية إنشاء مكاتب للإدارة الجماعية بالدول العربية:

اطلعت اللجنة على الوثائق المتعلقة بالبند وبعد المناقشة أوصيت اللجنة بالتالي:

- الطلب من الأمانة العامة مخاطبة مكاتب حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية لموافاتها بأية مستجدات بشأن الإدارة الجماعية في دولهم وذلك حتى يتسنى للأمانة العامة تحديث الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) عن وضع الإدارة الجماعية بحماية حقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة في الدول العربية.

البند الثالث: إعداد مسودة دراسة حول واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية:

اطلعت اللجنة على الوثائق المتعلقة بالبند وبعد المناقشة أوصت اللجنة بالتالي:

- تكليف الأمانة العامة بإعادة مخاطبة مكاتب حق المؤلف والحقوق المجاورة في الدول العربية التي لم توافيها بالإجابة على الاستبيان الخاص بإعداد مسودة دراسة حول واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة لموافاتها به في مدة أقصاها شهر، ومن ثم تقوم الأمانة العامة بتعميم الدراسة بشكلها النهائي على مكاتب حق المؤلف بالدول العربية وكذلك إدراجها على الموقع

الإلكتروني لجامعة الدول العربية، مع تقديم الشـــكر لمكتب المغربي لحق المؤلف والحقوق المجاورة على إعداد هذه الدراسة.

البند الرابع: مناقشة أهم التحديات التي تواجه واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية وسبل مواجهتها:

اطلعت اللجنة على الوثائق المتعلقة بالبند وبعد المناقشة أوصت اللجنة بالتالي:

- تكليف الأمانة العامة بالدعوة الى عقد ندوة موســعة لمناقشــة التحديات التي تواجه واقع حق المؤلف بالدول العربية وفي مقدمتها التحديات التي يفرضـها استخدام الذكاء الاصـطناعي في المجال الثقافي لاسـتعراض كافة التحديات والوصـول إلى رؤية عربية مشـتركة للآليات التي يمكن اتخاذها في مجابهة هذه التحديات.

البند الخامس: موعد ومكان عقد الاجتماع الخامس للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:

تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة لتحديد تاريخ انعقاد الاجتماع الخامس، على أن يكون الاجتماع بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وزير مفوض/ د. مها بخيت	السيدة/ دلال المحمدي العلوي
مدير إدارة الشؤون القانونية ووحدة الملكية الفكرية والتنافسية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	رئيس اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة ومدير المكتب المغربي لحقوق المؤلفين المملكة المغربية

دلال المحمدي العلوي
مديرة المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالرباط

تقرير وتوصيات

الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية

(مقر الأمانة العامة: 31/1–1/2/2024).

قطاع الشؤون القانونية

وحدة الملكية الفكرية والتنافسية

تقرير وتوصيات

الاجتماع الثاني عشر

للجنة الفنية للملكية الفكرية

قطاع الشؤون القانونية

وحدة الملكية الفكرية والتنافسية

مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

القاهرة

2024/2/1-1/31

تقرير وتوصيات

الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية

31 يناير – 1 فبراير 2024

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة

تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية خلال الفترة 31 يناير – 1 فبراير 2024، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وشارك في الاجتماع ممثلي الدول العربية الأتية: (المملكة الأردنية الهاشمية– مملكة البحرين – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – الجمهورية العربية السورية –سلطنة عمان – دولة فلسطين – دولة قطر – دولة الكويت– جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية– الجمهورية اليمنية (مرفق قائمة المشاركين).

افتتحت وزير مفوض/ د. مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية والمشرف على وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع بالترحيب بالسادة مديري مكاتب الملكية الفكرية وممثلي الدول العربية المشاركين موجهة الشكر لهم جميعاً على كل الجهود المبذولة والتقدم الملحوظ في منظومة الملكية الفكرية، وعلى سبيل المثال ارتفاع عدد براءات الاختراع المسجلة والعلامات التجارية المسجلة لدى الدول العربية هذا العام مقارنة بالأعوام الماضية، وكذلك تطوير النظم القانونية وتشريعات الملكية الفكرية في العديد من الدول العربية والتي من شأنها إحداث تطوير إيجابي ونلاحظه خاصة في مجال حماية المنتجات الحرفية والمعارف التقليدية.

ترأست الاجتماع السيدة/ آمنة جابر الكواري – رئيسة اللجنة الفنية للملكية الفكرية ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة بدولة قطر، ووجهت الشكر للحضور وللأمانة العامة على الإعداد الجيد للاجتماع متمنية كل التوفيق والنجاح لأعمال اللجنة.

وبعد ذلك تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، **انتهت إلى التوصيات التالية:**

توصيات
الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية

البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية (التوصيات المشتركة بين اللجان الفرعية – اللجنة الفرعية للملكية الصناعية/ اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة):

اطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات التي دارت، أوصت اللجنة بالأتي:

- اخذ العلم بالتقرير المقدم من الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة وأهم الأنشطة التي قامت بها في مجال الملكية الفكرية.
- تقديم الشكر لمكتب براءات الاختراع المصري وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بجمهورية مصر العربية على تنظيم برنامج المدرسة الصيفية للملكية الفكرية، ولتشجيعه على مشاركة الطلاب والمهنيين الشباب من الدول العربية بالبرنامج للاستفادة منه.

البند الثاني: مبادرة الهيئة السعودية للملكية الفكرية بتقديم الدعم الى مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية فيما يخص التدريب ودعم تأسيس البنية التحتية لنظام معلومات الملكية الفكرية:

قامت الهيئة السعودية للملكية الفكرية بتقديم عرض شامل حول مبادرتها بتقديم الدعم الى مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية من خلال توفير احتياجاتها من التدريب ودعم تأسيس البنية التحتية لمكاتب الملكية الفكرية.

ووفقا للمناقشات التي دارت أوصت اللجنة بما يلي:

تقديم الشكر للهيئة السعودية للملكية الفكرية على هذه المبادرة المهمة التي تم اطلاقها تحت مظلة جامعة الدول العربية في إطار التعاون العربي المشترك في مجال الملكية الفكرية،

وسيتم العمل بين الأمانة العامة والهيئة السعودية للملكية الفكرية على تنسيق آليات تنفيذ المبادرة.

البند الثالث: عقد اجتماع مشترك لمديري مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية في إطار عقد المؤتمر الدبلوماسي بشأن ابرام صك قانوني دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والذي ستعقده المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام 2024

اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بالبند والمتضمنة مناقشة آلية تنسيق موقف عربي موحد لمكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية قبل عقد المؤتمر الدبلوماسي بشأن ابرام صك قانوني دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والذي ستعقده المنظمة العالمية للملكية الفكرية في مايو 2024. وبعد المناقشة أوصت اللجنة بالتالي:

- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق لعقد اجتماع تنسيقي مع مديري مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية عبر تقنية الاتصال المرئي وذلك قبل عقد المؤتمر الدبلوماسي الذي ستعقده المنظمة العالمية للملكية الفكرية في مايو 2024 حول ابرام صك قانوني دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية.
- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة بعثة جنيف لموافاة الأمانة العامة بتقرير حول نتيجة المفاوضات التي تجري بالمنظمة في هذا الشأن خلال الاجتماعات التحضيرية المبدئية وموافاتنا بنسخة من مشروع الصك القانوني الذي تم اعداده في هذا الشأن حتى يتم مناقشتها خلال الاجتماع التنسيقي مع مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية.
- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق لعقد اجتماع تنسيقي مع مديري مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية عبر تقنية الاتصال المرئي وذلك قبل عقد المؤتمر الدبلوماسي الذي ستستضيفه المملكة العربية السعودية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية في نوفمبر 2024 حول ابرام صك قانوني دولي بشأن معاهدة قانون التصاميم الصناعية، وذلك للتباحث حول هذا الشأن.

البند الرابع: تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية:

تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفنية للملكية الفكرية لتحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثالث عشر، على أن يكون بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وزير مفوض/ د. مها بخيت

مدير إدارة الشؤون القانونية
ووحدة الملكية الفكرية والتنافسية
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السيدة/ آمنة جابر الكواري

رئيس اللجنة الفنية للملكية الفكرية
ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية
وزارة التجارة والصناعة
دولة قطر

تقرير وتوصيات

الاجتماع الخامس للجنة الفرعية للملكية الصناعية

31 يناير – 1 فبراير 2024

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة

تنفيذاً للتوصية الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية بشأن عقد الاجتماع الخامس للجنة الفرعية للملكية الصناعية في فبراير 2024 ، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع الخامس للجنة، وشارك في الاجتماع ممثلو الدول العربية التالية: (المملكة الأردنية الهاشمية – مملكة البحرين – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية– – الجمهورية العربية السورية – سلطنة عمان – دولة فلسطين– دولة قطر – جمهورية مصر العربية– – المملكة المغربية– الجمهورية اليمنية (مرفق قائمة المشاركين).

ترأست الاجتماع السيدة/ آمنه جابر الكواري – رئيسة اللجنة الفرعية للملكية الصناعية، ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة بدولة قطر، موجهة الشكر للسادة أعضاء اللجنة وللأمانة العامة.

وبعد ذلك تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، **انتهت إلى التوصيات التالية:**

توصيات
الاجتماع الخامس للجنة الفرعية للملكية الصناعية

البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الرابع للجنة الفرعية للملكية الصناعية:

اطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات التي دارت، أوصت اللجنة بالتالي:

1- تكليف مكتب براءات الاختراع المصري والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بمواصلة التنسيق فيما بينهما لعقد اجتماع تشاوري بين مكاتب الملكية الصناعية بالدول العربية بشأن سُبل تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالملكية الصناعية بالدول العربية وبلورة قائمة الموضوعات ذات الأولوية في هذا الشأن، وذلك خلال عام 2024.

2- اخذ العلم بالتوصية التي صدرت عن الاجتماع الحادي عشر بشأن تنظيم ورشة عمل حول المبادرات والبرامج التي تطلقها المنظمة العالمية للملكية الفكرية وفقاً لرغبة مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية بتنظيمها للوقوف على اهم المستجدات والمشروعات التي تطلقها المنظمة العالمية للملكية الفكرية لدعم وتعزيز العمل في مكاتب الملكية الفكرية، والعمل على الاستمرار في عقد مثل هذه الاجتماعات مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

البند الثاني: مبادرة المعهد الجزائري للملكية الصناعية الخاصة بإصدار تطبيق الكتروني لإعداد وحصر الاحصائيات والمؤشرات المحددة لواقع الملكية الصناعية بالدول العربية:

أطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بالبند وبعد المناقشة أوصت اللجنة بالتالي:

تقديم الشكر للمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية على اصدار تطبيق الكتروني لإعداد وحصر الاحصائيات والمؤشرات المحددة لواقع الملكية الصناعية بالدول العربية، واوصت مكاتب الملكية الفكرية بالعمل على تحقيق اقصى استفادة ممكنة من هذا التطبيق.

البند الثالث: الاجتماع التنسيقي لرؤساء مكاتب الملكية الصناعية والذي يعقد بالتعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية:

أطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بالبند والمتضمنة التباحث حول استمرار عقد الاجتماعات التنسيقية التشاورية للمسؤولين الحكوميين عن مكاتب الملكية الصناعية بالدول العربية مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وبعد المناقشة أوصت اللجنة بالتالي:

الاكتفاء بعقد اجتماعات اللجنة الفنية للملكية الفكرية والتي تم انشائها بموجب قرار صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري عام 2016، مع دعوة المنظمة العالمية للملكية الفكرية الى المشاركة اجتماعات اللجنة الفنية للملكية الفكرية للتشاور مع أعضاء اللجنة حول آليات الاستفادة من المشروعات الجديدة والمبادرات التي تطلقها المنظمة العالمية للملكية الفكرية لفائدة مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية.

البند الرابع: موعد ومكان عقد الاجتماع السادس للجنة الفرعية للملكية الصناعية:

تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفرعية للملكية الصناعية لتحديد تاريخ انعقاد الاجتماع السادس، على أن يكون الاجتماع بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وزير مفوض/ د. عهاب بخيت
مدير إدارة الشؤون القانونية
وحدة الملكية الفكرية والتنافسية
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السيد/ أمانة جابر الكواري
رئيس اللجنة الفرعية للملكية الصناعية
ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية
وزارة التجارة والصناعة
دولة قطر

تقرير وتوصيات

الاجتماع الخامس للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة

31 يناير – 1 فبراير 2024

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة

تنفيذاً للتوصية الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية الذي عقد يومي 13-14 سبتمبر 2023 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع الخامس للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، وشارك في الاجتماع ممثلي الدول العربية التالية: (المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية– – المملكة العربية السعودية – الجمهورية العربية السورية – دولة فلسطين– دولة قطر – دولة الكويت – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية– الجمهورية اليمنية (مرفق قائمة المشاركين).

ترأست الاجتماع السيدة/ أمنة جابر الكواري – رئيسة اللجنة الفنية للملكية الفكرية ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة بدولة قطر، وذلك نيابة عن السيدة/ دلال المحمدي العلوي – رئيس اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة ومدير المكتب المغربي لحقوق المؤلفين اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، وذلك لاعتذارها عن حضور الاجتماع، موجهة الشكر لأعضاء اللجنة والأمانة العامة متمنية التوفيق لجميع المشاركين في هذا الاجتماع.

وبعد ذلك تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، **انتهت إلى التوصيات التالية:**

توصيات
الاجتماع الخامس للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة

البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الرابع للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:

اطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصياته وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات التي دارت، أوصت اللجنة بالتالي:

- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة مكاتب حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية لموافاتها بأية مستجدات بشأن وضع الإدارة الجماعية في مكاتب حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية، وتشجيع الدول العربية على انشاء مكاتب للإدارة الجماعية بها.

- تكليف الأمانة العامة بمواصلة مخاطبة مكاتب حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية التي لم توافيها بالإجابة على الاستبيان الخاص بإعداد مسودة دراسة حول واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية لموافاتها به، حتى يتسنى لأعضاء الفريق المعني بإعداد الدراسة من كل من الجمهورية التونسية – جمهورية العراق – المملكة المغربية استكمال الدراسة لعرضها بشكلها النهائي على الاجتماع القادم للجنة.

البند الثاني: التحديات التي تواجه واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية:

- التنسيق لعقد ندوة موسعة لمناقشة التحديات التي تواجه واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية للوصول الى رؤية عربية مشتركة للآليات التي يمكن اتخاذها في مجابهة هذه التحديات، وتكليف الأمانة العامة بمخاطبة مكاتب حق المؤلف والحقوق المجاورة لحثهم على موافاة الأمانة العامة بمقترحاتهم ومرئياتهم حول عقد هذه الندوة.

البند الخامس: موعد ومكان عقد الاجتماع السادس للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:

تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة لتحديد تاريخ انعقاد الاجتماع السادس، على أن يكون الاجتماع بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وزير مفوض/ د. مها بخيت

مدير إدارة الشؤون القانونية

ووحدة الملكية الفكرية والتنافسية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السيدة/ أمكو جابر الكواري

رئيس اللجنة الفنية للملكية الفكرية

ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية

وزارة التجارة والصناعة

دولة قطر